قواعد المنشأ التراكمي وانعكاساتها على التجارة العربية البينية مقارنة باتفاقية الشراكة اليورومتوسطية

The cumulative rules of origin and their implications for inter-Arab trade compared to the Euro-Mediterranean Partnership Agreement

د/ فاطمة سيد عبدالقادر

مدرس الاقتصاد – المعهد العالي للعلوم الإدارية بسوهاج

ملخص البحث:

تعتبر قوانين الجمارك وبروتوكولات التصدير والاستيراد أسس محورية لتنظيم حركة التبادل التجاري الدولي من أهم هذه البروتوكولات هي قواعد المنشأ التراكمي حيث تعمل على حماية المستهلك من الغش التجاري والتلاعب في جودة السلع والعلامات التجارية لها، مما يصب في النهاية لصالح عملية تسهيل التجارة بين الدول المشتركة في اتفاقيات التجارة الحرة.

قد نجحت اتفاقيات اقتصادية رائدة في هذا المجال مثل الشركة الاورومتوسطية ولذلك بات على الدول العربية تطبيق مثل هذه القواعد وذلك لتنشيط حركة التجارة البينية فيما بينها والانتقال بالتبادل التجاري بين الدول العربية من مرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي وعمل ميزة تنافسية للسلعة العربية.

Research Summary

Customs laws and export and import protocols are pivotal foundations for organizing the movement of international trade. One of the most important of these protocols is the cumulative rules of origin, as it works to protect consumers from commercial fraud and manipulation of the quality of goods and their trademarks, which ultimately serves to facilitate the process of trade between countries participating in Free Trade agreements.

Pioneering economic agreements in this field, such as the Euro-Mediterranean Partnership, have succeeded. Therefore, the Arab countries must implement such rules in order to activate the movement of intra-trade among them and to move trade exchange between Arab countries from the stage of free trade to the stage of economic integration and to create a competitive advantage for the Arab commodity.

الكلمات الافتتاحية:

السلع، قواعد المنشأ، الشراكة الاورو المتوسطية، منطقة التجارة الحرة العربية، القيود الجمركية، الامتيازات والإعفاءات الجمركية.

مقدمة:

من المسلم به أن التجارة الخارجية والتبادل التجاري هو عصب التقدم والتنمية في أي دولة من دول العالم. لذلك فقد أقيمت الاتفاقيات والمنظمات لتنظيم هذا التبادل، ووضعه في إطار قواعد وبروتوكولات تعمل على تسيير وتسهيل عمليات التبادل التجاري وبطريقة قانونية ومنسقة مما يصب في النهاية في تحقيق الكفاءة في التجارة على المستوى الدولي، وبالتالي زيادة التعاون الدولي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعود بالنفع على الفرد في الدول المعنية بالتبادل وزيادة رفاهية.

وتعد قواعد المنشأة من أهم هذه القواعد والبروتوكولات التي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري، والتي تعني تحديد الجنسية الاقتصادية للسلع التي يتم تبادلها وما يترتب على ذلك من تحديد الالتزامات والأعباء على الأطراف المشتركة في الاتفاقيات التجارية، حيث تفرض الدول أنواع مختلفة من القيود على دخول السلع الشبيهة أو المماثلة الأجنبية إلى السوق الوطنية كإجراء حماية لمنتجاتها الوطنية من المنافسة الخارجية.

وهكذا نجد أن الدول تستفيد من قواعد المنشأ في تنشيط التجارة الدولية وتظهر هذه الإفادة من خلال قواعد تراكم المنشأة في إطار اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، والتي تعني أن المنتجات التي يكون منشؤها أي دولة في منطقة التجارة الحرة يمكن أن يدخل عليها عمليات تصنيع أكثر (٤٠% على الأقل) مما يجعل السلعة النهائية لها منشأ وطني للدولة التي أجرت عليها عمليات التصنيع، حيث تتمتع هذه السلعة بالإعفاء الجمركي.

وبالأحرى نجد أن التجارة العربية البينية في حاجة ماسة إلى تنشيطها، وتخفيض التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات وتقوية الاندماج التجاري والاقتصادي فيما بينها، وفي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نجد أن قواعد المنشأ التراكمي سيكون لها الأثر العظيم في تحقيق ذلك، وذلك على غرار نموذج منطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية.

مشكلة البحث:

تظهر التحديات الكبيرة أمام تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال إمكانية التحكم في الاندماج الاقتصادي العالمي بإلغاء القيود الجمركية، والغير جمركية الإقليمية فيما بينها، كما أن تحديد السياسة التجارية التي سيتم تطبيقها من (رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية) يعتبر كذلك تحدياً آخر. وبالتالي يعتبر

تحديد قواعد المنشأ التراكمي بين دول منطقة التجارة الحرة العربية في حد ذاته يحمل العديد من الرهانات والتحديات حيث أنه بالرغم من كون هذه القواعد تتسم بالمرونة حيث أن تراكم المنشأ آلية للدول المعنية وضع مبادئ مشتركة تتيح سهولة الاندماج الاقتصادي إلا أنه غير ثابت ولا يطبق في كافة الدول العربية التداخل بين قواعد المنشأ من شأنه أن يحمل دول المنطقة تكاليف باهظة.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرض أن تطبيق قواعد المنشأة التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية يعمل على زيادة تنشيط التجارة وتسهيل تبادل السلع الوطنية لدول المنطقة حيث يؤدي ذلك إلى تقوية الاندماج الاقتصادي لدول هذه المنطقة على أن تستفيد في ذلك من تجارب إقليمية دولية مثل دول منطقة الشراكة اليورومتوسطية والتي أثبتت نجاحاً تنافسياً.

أهداف البحث:

هناك هدف رئيسي للبحث يتمثل في كون أن تطبيق قواعد تراكم المنشأ يحقق الاستفادة بشكل كامل من الامتيازات التي تخولها الاتفاقيات الاقتصادية فيما بين الدول العربية في منطقة التجارة الحرة أو الاندماجات الاقتصادية. وتساند ذلك الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية لتطبيق قواعد المنشأ التراكمي وهي:

١- تعتبر قواعد المنشأ التراكمي الأساس الذي يعمل على تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول المرتبطة فيما بينها باتفاقيات متعددة الأطراف.

٢- يعتبر تحديد المنشأ التراكمي بمثابة حماية للمستهلك والمنتج الوطني في دول منطقة التجارة الحرة العربية.

٣- يفيد في التحقق من القيمة الحقيقية للسلع من خلال معرفة بلد المنشأ ومن ثم تتحقق العدالة في تحصيل الرسوم الجمركية.

٤- ضمان عدم تمتع أي دولة غير عضو في الاتفاق بالمزايا التفضيلية التي تتمتع بها الدول العربية الأعضاء مما يساعد على تعزيز وتقوية أواصل التبادل التجاري فيما بينهم.

منهج البحث:

يعتمد على المنهج الوصفي في دراسة الظواهر الاقتصادية وتحليلها وتوضيح الأبعاد المختلفة.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (فيراس سيور، ٢٠١٤) بعنوان قواعد المنشأ في إطار منظمة التجارة العربية الحرة حيث تناولت هذه الدراسة بالتطبيق الفعلي منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٥ وتناولت أيضاً أهم العقبات التي تتعرض لها حركة التبادل التجاري العربي فلقد تم تسليط الضوء على تطبيق قواعد المنشأ كأداة للسياسة التجارية لمواجهة هذه العقبات والتي تؤدي إلى تسهيل حركة التجارة العربية البينية.

وتخالف الدراسة الحالية الدراسة السابقة بأنها تناولت الاتفاقية الاورو متوسطية وتطبيق قواعد تراكم المنشأ فيها والاستفادة بتطبيقها على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لدول شمال أفريقيا حيث تناولت هذه الدراسة قواعد المنشأ وتعريفها وأنواعها واثر تطبيقها على التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا وخلصت إلى أهمية تطبيق هذه القواعد في زيادة الحركة التبادل التجاري لهذه الدول بتمتعها بالمزايا التفضيلية وتخفيض الرسوم الجمركية فيما بينها مما ساعد على اكتساب السلع الخاصة بها ميزة تنافسية عند اختراق الأسواق الأوروبية. وتختلف الدراسة الحالية عنها في كونها ركزت على قواعد تراكم المنشأ وربطها بتطبيق هذه القواعد في اتفاق الشركة الاورو متوسطية.

٢- دراسة (فواز بن علي، ٢٠١٦) بعنوان قواعد المنشأ وآثارها على التجارة الخارجية للجزائر وتدرس حالة قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الاورو جزائرية وحيث تم التركيز بشكل خاص على تطبيق قواعد المنشأ في التجارة بين الجزائر وأوربا وزيادة تنافسية منتجاتها في السوق الأوربي وتختلف الدراسة الحالية بتناولها تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لاتفاق الشراكة الاورو متوسطية والتي تشمل تطبيق قواعد المنشأ التراكمي للتبادل التجاري بين أوربا ودول حوض البحر المتوسط.

خطة البحث:

تنقسم خطة البحث إلى عدة محاور أساسية وقائمة على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري لقواعد التراكمي المنشأ

- تعريف قواعد المنشأ بشكل عام
- ماهية قواعد تراكم المنشأ
- أهمية قواعد تراكم المنشأ
- أنواعه

المحور الثاني: نموذج الشراكة الاورو متوسطية
المحور الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
المحور الرابع: الجزء العملي للدراسة
النتائج والتوصيات

المحور الأول

الإطار النظري لقواعد التراكمي المنشأ

تعريف قواعد المنشأ بشكل عام

لقد تم تعريف قواعد المنشأ من قِبل اتفاقية منظمة التجارة الدولية على أنها القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام المطبقة لدى أعضاء المنظمة لتحديد بلد منشأ السلعة وبذلك يعد منشأ السلعة بمثابة جنسيتها الاقتصادية نتاج السلعة، وبالتالي تتحدد كيفية المعاملة لتلك السلعة عند تصديرها أو دخولها إلى الأسواق. وتبرز أهمية قواعد المنشأ في الاتفاقيات الاقتصادية التي تبرمها الدولة مع الدول الأخرى أو مع الاتحادات الجمركية، حيث تفرض الدول قيود مختلفة على إدخال السلع الشبيهة أو المماثلة الأجنبية إلى السوق الوطنية كنوع من الحماية للسلعة الوطنية من المنافسة الخارجية وبهدف تسهيل الإجراءات التجارية تبذل الجهود الدولية نحو ترسيخ قواعد وأسس تجارية متفق عليها ومن هذه القواعد تأتي قواعد المنشأ لتعمل على الحد من النزاعات والخلافات الناجمة في سياق التجارة بين الدول بسبب المنشأ الوطني.

وتنبع أيضاً أهمية قواعد المنشأ في كونها تعمل على زيادة الاتساق في مجال الإجراءات التجارية وتبادل السلع، ووجود معايير ملائمة ومشتركة على مستوى العالم من أجل تحقق تبادل المنافع بشكل متوازن ومتكامل، وتقوم قواعد المنشأ بتحديد هواية المنتج حيث تطبق بصورة خاصة بموجب اتفاقيات التجارة الحرة، فتعمل على منح الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء وتحديد الرسوم الجمركية الواجبة.

ووفق أدبيات منظمة التجارة العالمية فقد وضعت مبادئ قواعد المنشأ ويتم فرضها على جميع الدول ومنها:

- أن يكون ارتباط قواعد المنشأ ارتباطاً عفوياً بعمليات التجارة الدولية، تصديراً أو استيراد أو ليس لها أي وجود على مستوى التجارة الداخلية في أية دولة ولا يتم طلب أي إثبات من منتج السلعة أو مستوردها عند طرحها للاستغلال في السوق المحلية.
- يجب أن تقوم قواعد المنشأ على معايير ايجابية تساعد على تحرير التجارة.

- أن لا تستخدم قواعد المنشأ كأدوات تخلق آثاراً تقييدية أو آثار معوقة للتجارة الدولية، أو تستخدم بشكل مفرط لتحقيق شروط أو متطلبات صارمة.
- يجب تحديد العمليات التصنيعية التي تكسب السلعة صفة المنشأ الوطني.
- على كل دولة أن تنشر قوانينها وأحكامها القضائية وقراراتها الإدارية التي تتعلق بتحديد المنشأ الوطني للسلعة.
- يجب أن لا تكون لقواعد المنشأ الجديدة أو المعدلة أثر رجعي، وأي إجراء إداري يتخذه أحد الأعضاء فيما يتعلق بتعديل قواعد المنشأ يكون قابلاً للمراجعة فيه من قِبل محاكم أو إدارات مستقلة عن السلطة التي أصدرت التعديل. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية).

ونلاحظ أن هناك أنواع مختلفة من قواعد المنشأ إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من هذه القواعد ألا وهما:

وهي القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية التي تطبقها الدولة عندما تستوفي السلع المعايير اللازمة للحصول على المعاملات التفضيلية، حيث يكسب المنشأ التفضيل مزايا معينة للسلع المتبادلة تتمثل في تعريفات جمركية أقل لدخول هذه السلع، أو أن تكون بدون تعريفة، وذلك بموجب الاتفاقيات الاقتصادية أو البروتوكولات التجارية للدول المعنية لهذه الاتفاقيات.

ب- قواعد المنشأ غير التفضيلية:

وهي مجموعة القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية التي تطبقها الدول لإكساب الجنسية الوطنية للسلع دون تمتعها بأية ميزة، وذلك تبعاً لجنسية الدولة التي تم فيها آخر عملية تشغيل جوهرية. ويستخدم هذا النوع من القواعد لإجراءات إغراق أو قيود كمية، أو لأغراض إحصائية، ورسوم تعويضية، ووضع علامات المنشأ للسلع المعنية بالتبادل.

كما أنه هناك أنواع أخرى من القواعد التي تتناول تنظيم تجارة السلع وتهدف إلى تسهيل عمليات التجارة الدولية وهي (قواعد تراكم المنشأ) حيث يتم تحقيقاً لمبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، وذلك للفائدة القصوى منه. فقد تم الاتفاق بين الدول التي تقيم اتفاقيات تجارية تفضيلية فيما بينها أو في إطار اتفاقيات منظمة تجارة حرة، والتي تتضمن عمليات التصنيع التي تتم للمنتج أو السلع اشتراك أكثر من مصدر في أكثر من دولة على تطبيق ما يسمى (بتراكم المنشأ) حيث يسمح باستخدام المنتجات التي اكتسبت

منشأ دولة عضو والمنتجات ذات منشأ دولة أخرى دون الإخلال بالمعاملة التفضيلية التي تتمتع بها السلعة النهائية حيث لابد أن يكون عملية تصنيع هذه السلعة تفوق العمليات البسيطة. (اتفاقية تيسير التبادل التجاري أغادير، ٢٠٠٣).

والتعرف على مفهوم تراكم المنشأ سوف يتم تناوله من خلال ما يلي:

١- مفهوم التراكم

٢- أنواع التراكم

٣- شروط التراكم

٤- التراكم اتفاقية الأورومتوسطية

أولاً: مفهوم التراكم:

يعني تراكم المنشأ أن المنتجات التي يكون منشؤها أي دولة منطقة تجارة حرة يمكن أن يدخل عليها عمليات تصنيع أكثر أو يمكن إضافتها إلى منتجات يكون منشؤها دول أخرى في نفس المنطقة، وعلى ذلك يأتي تناقض بالنفع الكبير حيث أنه يتيح معاملة مواد المدخلات الأجنبية من الدول في منطقة التجارة الحرة كما لو كانت مدخلات محلية.

ثانياً: شروط التراكم:

أ- أن المنتجات التي لها صفة المنشأ هي فقط التي يمكن تراكمها.

ب- أن عمليات التشغيل أو التصنيع يجب أن تتعدى نطاق العمليات البسيطة.

ج- تطابق قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية في كل الدول المشتركة في التراكم.

وبذلك فإن تراكم المنشأ هو إمكانية استفادة الدولة التي تكون ضمن اتفاقية تجارة حرة من استيراد مواد أولية ومدخلات إنتاج سلع من منشأ أجنبي واعتبارها ذات منشأ وطني عند دخولها في عمليات الإنتاج دون الحاجة لخضوع هذه المواد الأجنبية لعمليات تصنيع كافية. ولا يطبق التراكم إلا وفق الشروط التالية وهي:

- أن يوجد اتفاقية للتجارة التفضيلية طبقاً للمادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بين الدول التي ساهمت في إكساب السلع صفة المنشأ والدولة التي تصدر إليها تلك السلع.
- أن يكون المواد والمنتجات قد اكتسبت صفة المنشأ بواسطة تطبيق قواعد منشأ مطابقة للقواعد الواردة في هذا البروتوكول.

- أن يكون قد تم نشر إخطارات استيفاء المتطلبات اللازمة لتطبيق التراكم في الجرائد الرسمية لكل الأطراف طبقاً لإجراءاتها الخاصة (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٢٠١٤).

ثالثاً: أنواع التراكم:

يمكن تطبيق التراكم من خلال ثلاثة أنواع وهي:

١- التراكم الثنائي

٢- التراكم القطري

٣- التراكم الكلي

التراكم الثنائي:

حيث يتم تطبيقه بين دولتين، أي أن المنتجين في كلا الدولتين يمكنهم استخدام مواد أو مكونات ناشئة في دولة أخرى كما لو كانت ناشئة في بلده وكذلك فإن عمليات التشغيل التي يتم إجرائها في أحد الدولتين يمكن أن يضاف إلى تلك العمليات التي تجري في الدولة الأخرى لإكساب منتج معين منشأ أحد الدولتين.

فإذا تم تصدير قماش كتان ناشئ في الدولة (A) إلى دولة أخرى (B) بينهما اتفاقية ثنائية، وتم تقطيعه وصنعت منه ملابس جاهزة ثم صدرت هذه الملابس الجاهزة إلى الدولة (A)، ولأن القماش كان ناشئاً في الدولة (A) فقد تم معاملته على أنه ناشئ في الدولة (B) عند استخدامه في صناعة ملابس جاهزة للدولة (B) واكتسبت الملابس الجاهزة المنشأ التفضيلي للدولة (B).

ويتم تطبيق هذا النوع من التراكم بين أكثر من دولة فإذا كانت الدولة (A)، (B)، (C) بين بعضها البعض اتفاقيات تطبق نفس قواعد المنشأ فيما يخص عمليات التشغيل أو التصنيع اللازمة لإكساب المنشأ فإن الدولة (A) يمكنها أن تطبق التراكم القطري في تجارتها مع الدولتين الأخرتين بشرط أن يسمح الاتفاق بينهم بتطبيق هذا النوع من التراكم.

فمثلاً يمكن استخدام مواد ناشئة في البلدين (B)، (C) لإنتاج سلعة ناشئة في الدولة (A)، فإن الواردات إلى الدولة (A) من كلا الدولتين (B)، (C) قد تم تحت أحكام الاتفاقات الثنائية بين الدولة (A)، والدولتين (C)، (B) ومع ذلك فلأن الدول الثلاث تطبق نفس نظام قواعد المنشأ يمكن تجميع كل المكونات لإكساب السلعة النهائية منشأ ما. (غرفة التجارة والزراعة ببيروت، ٢٠٠٥).

وهكذا يلاحظ أن الدول الثلاث تربطهم اتفاقيات ثنائية كما أنه تطبق كل دولة نفس القواعد للمنشأ مع البلدين الآخرين ولا يكون كافياً أن تطبق الدولة (A) فقط نفس قواعد المنشأ مع الدولتين الأخرتين، ولكن يجب على هاتين الدولتين أن يطبق أيضاً نفس قواعد المنشأ فيما بينهما، وهكذا يمكن أن تستفيد دولة ما من التراكم القطري لابد أن تجري عمليات تشغيل أو تصنيع على المنتجات الناشئة. فأي دولة يمكنها أن تطبق التراكم فقط مع الدول التي يسمح بروتوكولها للمنشأ بتطبيق التراكم مع احتوائه على نفس قواعد المنشأ المطبقة، وبذلك تتجنب الدول الأعضاء دفع رسوم جمركية وتتمتع بالإعفاء الجمركي للصادرات فيما بينها.

ثالثاً: التراكم الكلي:

ويعني التراكم الكلي أن كل العمليات التي تجري داخل المنطقة يتم أخذها في الحسبان عند احتساب منشأ المنتج النهائي، ولا يتطلب أمر أن تكون السلعة ناشئة في واحدة من دول أعضاء المنطقة قبل تصديرها لعضو آخر، ولكنه يجب أن تكون كل عمليات التشغيل أو التصنيع التي أجريت على المنتج ضرورية لاكتسابه المنشأ.

فعلى سبيل المثال إذا قامت الدولة (A) باستيراد غزل قطن ذات منشأ للدولة (B) حيث تم تصنيعه إلى نسيج قطني، هذا النسيج لن يكتسب المنشأ للدولة (A) لأن القاعدة تحتم أن تبدأ أولاً بالألياف (بالفير) للحصول على المنشأ. فإذا أصدرت الدولة (A) هذا النسيج غير الناشئ إلى الدولة (٢) حيث تم تصنيعه إلى ملابس جاهزة في هذه الحالة فإن الملابس الجاهزة للدولة (٢) تكسب المنشأ التفضيلي حيث يتم تجميع العمليات التي أجريت في الدولة (A) إلى العمليات التي أجريت في الدولة (٢). وهاتان العمليتان تعد عمليتا تغير جوهري تم استيفاؤها في المنطقة مما يكسب المنتج النهائي منشأ المنطقة وعليه يمكن تصديره في هذا الإطار (مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٥) المطبقة فعلياً مثل (اتفاقية أغادير، الافتا، الاورو متوسطية) وسوف يتم التركيز على بروتوكول الاتفاقية الأخيرة، ومدى الاستفادة من التراكم اليورومتوسطي.

المحور الثاني

اتفاقية اليورو المتوسطية

أولاً: المقصود بالتراكم اليورومتوسطي:

يقصد به ذلك النظام التراكمي القطري المطبق بين كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وعددها (٢٨) دولة منها (النمسا، بلجيكا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، المجر، ايرلندا، ايطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكمسبرج، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، اسبانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، بريطانيا)، وأيضاً عدد من الدول الأوربية وهي (بلغاريا، جزر الفاو، أيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج، رومانيا، سويسرا، تركيا) بالإضافة إلى الدول اليورومتوسطية وتشمل معظم دول حوض البحر المتوسط مثل (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، السلطة الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة) وقد جاء توقيع هذه الاتفاقية في إطار إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذي حدد سياسة الاتحاد الأوربي الجديدة تجاه جيرانه من الدول المتوسطية، هذا ويطبق الاتحاد الأوربي التراكم مع هذه الدول التي تطبق اتفاق تجارة حرة يسمح بهذا التراكم ويحتوي على مجموعة معيرية من قواعد المنشأ والإجرائية حيث تضم الأحكام العامة ذاتها المتعلقة بكيفية الحصول على المنشأ أو عدمه.

كما يقيم الاتحاد الأوربي في نفس الوقت اتحادات جمركية مع كلاً من (تركيا وسان مارينو) حيث تعامل المنتجات الواقعة تحت الاتحاد الجمركي بالتطابق مع أحكام بروتوكولات المنشأ الخاصة بهذه الاتفاقيات. وكذلك تحتوي هذه الاتفاقيات على إعلانات ملحقة توضح المنتجات الناشئة في كل من (تركيا وسان مارينو) والتي يمكن اعتبارها ناشئة في الاتحاد الأوربي عند التبادل مع الدول الأطراف.

وعلى سبيل المثال إذا رغب مصدر تركي في شحن منتج من تركيا إلى بريطانيا تحت أحكام الاتفاقية المبرمة بين تركيا والاتحاد الأوربي، فإنه في هذه الحالة تعامل بريطانيا على أنها عضو في الاتحاد الأوربي وعليه يتم تطبيق الاتفاق المبرم بين دولة المصدر والاتحاد الأوربي.

أما بالنسبة لشروط تطبيق تراكم المنشأ الاورومتوسطي (Pan – Euro – Meo) فإنه تكون على النحو التالي:

وجود اتفاق تبادل حر بين الدول المعنية بالتراكم، ويكون هذا الاتفاق موقع بين دولة التصنيع، وبين الدولة أو الدول التي تم التزود منها بالمنتجات، ودولة التصدير، كما

يمكن أن تطبق التراكم فيما بينها كما سبق وذكرنا هي دول الاتحاد الأوربي، مجموعة دول أغادير (تونس – المغرب – الأردن – مصر)، تركيا، مجموعة دول الافتا (سويسرا – النرويج – أيسلندا – إمارة ليخنشتين) (الافتاء، ٢٠١١).

ثانياً: قواعد تراكم المنشأ الاورومتوسطية:

تستند قواعد تراكم المنشأ الاورومتوسطية إلى الآليات الكلاسيكية الخاصة بقواعد المنشأ حيث تشكل كافة المؤسسات التي تقوم بأعمال التصدير لها القدرة على فهمها بجميع الأحوال وتحدد القواعد التفصيلية المؤلفة من (١٠٠ صفحة تقريباً) ما هو مطلوب بإلمام باستخدام المعيار الكلاسيكي مثل تغير التعريفات الجمركية وقيمة المواد الداخلة، والعمليات المحددة للمنتج النهائي. ومن هذه القواعد ما يلي:

القاعدة رقم ١: لا تخضع المواد من منشأ أصلي للدول الشريكة لوجوب عمليات التشغيل أو عمليات التحويل الكافية والمعالجة بشكل كافي.

القاعدة ٢: المنتج المتحصل عليه بفعل التراكم يتحصل على منشأة البلد حيث أنجزت آخر عملية تحويل على أن تكون أكبر من العمليات غير الكافية أو على منشأ الدولة المساهم بأعلى نسبة قيمية من المواد الأصلية.

القاعدة ٣: المواد التي لم تشملها أي عملية تصنيع أو تشغيل ببلد شريك تحتفظ بمنشئها عند إعادة تصديرها إلى دولة شريك أخرى.

كما أن هناك قواعد أخرى لنظام الافضليات المعمم. Generalized system of preferences (GSP) والتي تم تطبيقها منذ يناير ٢٠١١، والتي تخص التراكم حيث تعتبر التراكم تسهيلاً هاماً للدول التي توجد لديها قواعد منشأ مماثلة أن تعمل معاً لأغراض تصنيع المنتجات التي تكون مؤهلة لمعاملة تعريفية تفضيلية، كما يشكل التراكم أمراً أساسياً بمثابة مدخلا المنشأ فتعتبر هذه المنتجات والمواد المستوردة من البلدان التي يتم التعامل معها وكأنها محلية بالنسبة للدول الأعضاء حيث تستفيد من الأفضلية التجارية عند تصديرها، بالإضافة إلى التراكم الثنائي تتيح هذه القواعد الجديدة نظام التراكم الإقليمي المبسط بالمقارنة للنظام الذي درج الأمر على تطبيقه على ثلاث مجموعات إقليمية، فقد تم استحداث مجموعة تراكم إقليمي جديدة رابعة تتضمن الأرجنتين، البرازيل، باراجواي، وأورجواي.

ولقد جرى تبسيط لشروط التراكم الإقليمي للمنشأ بموجب هذا النظام حيث تم إلغاء شرط القيمة، كما تم الإبقاء على إمكانيات التراكم الحالية بين الدول من نفس

المجموعة الإقليمية على الرغم من التمييز الذي تم إدخاله في قواعد المنشأ في بعض الحالات بين دول أقل نمواً، المجموعة لأغراض التراكم الإقليمي طالما تقوم كل دولة سواء كانت أقل نمواً أو غير ذلك بتطبيق قاعدة المنشأ المطبقة عليها في علاقاتها للتجارة المباشرة مع الاتحاد الأوربي.

كما يجوز للمفوضية منح التراكم بشكل توسعي بين دولة مستفيدة ودولة تابعة للاتحاد الأوربي بينها اتفاقية تجارة حرة قائمة بشرط أن تتعهد الدول المشاركة في التراكم بضمان أمور أخرى مثل تقديم التعاون الإداري اللازم فيما يتعلق بكل من الاتحاد الأوربي وأيضاً فيما بينها على أن تقوم الدولة المستفيدة المعنية بإخطار المفوضية (بلارو، الشريف، ٢٠١٦: ص ٨).

ويمكن التعرف على بروتوكولات تراكم المنشأ الاورومتوسطي من خلال ما يلي:

١- **التصنيع:** وهو يعني كافة عمليات التشغيل أو التصنيع بما في ذلك عمليات التجميع أو أي عمليات تصنيع محددة.

٢- **المواد:** وتعني أي عناصر مثل المواد الخام، والأجزاء التي تستخدم في تصنيع المنتج.

٣- **المنتج:** ويعني المنتج الذي تم تصنيعه، حتى ولو كان بهدف أن يستخدم فيما بعد في عمليات تصنيعية أخرى.

٤- **سلع:** وتعني كلاً من المواد والمنتجات.

٥- **القيمة الجمركية:** وتعني القيمة التي تحدد وفقاً لاتفاقية عام ١٩٩٤ لتطبيق المادة السابقة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركي).

٦- **سعر المنتج:** تسليم باب المصنع وهو مصطلح تجاري دولي ويعني سعر المبيع على باب المصنع التي تمت فيه آخر عملية تشغيل أو تصنيع في الدولة الطرف بشرط أن يشمل هذا السعر قيمة كافة المواد المستخدمة مخصوماً منها أية ضرائب أو رسوم داخلية والتكاليف المباشرة وغير المباشرة، ويمكن استردادها عند تصديرها السلعة.

٧- **قيمة المواد:** وتعني القيمة الجمركية عند استيراد المواد التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة، أو أول سعر مؤكد يدفع للمواد في الدولة الطرف في حالة عدم معرفة القيمة الجمركية أو عدم إمكان التأكيد منها.

٨- **قيمة المواد التي لها صفة المنشأ:** وتعني قيمة تلك المواد الموضحة في الفقرة الفرعية السابقة بعد إجراء جميع التغيرات اللازمة.

٩- **القيمة المضافة:** وتعني سعر السلعة تسليم باب المصنع مخصوماً منه القيمة الجمركية لكل من المواد التي تدخل في إنتاج السلعة التي ليس لها منشأ دولة أخرى مشار إليها المادة (٣) التي يضيف معها التراكم، وعندما لا تكون القيمة الجمركية معروفة أولاً يمكن تحديدها.

أهم معايير الاتفاقية:

الصنع وتسمى (ذات المنشأ) والتي تم تصنيعها في بلد واحد فقط، حي ثان أي إضافة صغيرة أو مدخل من منشأ دولة أخرى قد يسهم في نزع مؤهلات منتج ما وتجريده من طابعه المحلي ومثال لهذا المعيار: (المنتجات التعدينية المستخرجة من أراضي الدولة الأعضاء – المنتجات الزراعية التي تم جنيها داخل أراضي الدول الأعضاء – الحيوانات الحية والتي ولدت وتربت في أراضي الدول الأعضاء – المنتجات التي تم الحصول عليها بالصيد أو صيد الأسماك).

معيار التغيير الجوهري: ويعتمد هذا المعيار على اشتراك أكثر من دولتين ى تصنيع السلعة، ويمنح المنشأ للدولة التي خضعت فيها السلعة لآخر عملية تحويل جوهرية، أي أن تحديد منشأ السلعة يتوقف على سلسلة من العمليات التصنيعية وتتم بثلاثة طرق هي:

- القيمة المضافة (Value Added): وفيها يتم حساب القيمة الإجمالية المدخلات الأجنبية من سعر المنتج تسليم باب المصنع النهائي وتجيز هذه القاعدة (٥٠%) حد أقصى من المواد في ذات المنشأ.
- معيار تغير بند جمركي: وذلك في حالة تصنيع مواد المدخلات تحت بند تعريف يختلف عن بند المنتج النهائي.
- معيار إجراء عمليات تصنيعية خاصة (Specific processing operations) حيث تشمل عمليات تصنيع (١) تكون فيها كافة المواد المستخدمة (غير ذات المنشأ) تحت أي بند باستثناء بند المنتج، وعمليات تصنيع (٢) والتي لا تتعدى قيمة كافة المواد (غير ذات المنشأ) نسبة (٤٠%) من سعر المنتج تسليم باب المصنع.
- الاستثناءات: يوجد استثناءان لقواعد هذه الاتفاقية:

١- متساهل ويشمل قاعدة التسامح العامة وتتضمن ١٠% من المدخلات (غير ذات المنشأ).

٢- تقييدي ويشمل العمليات البسيطة التي تتضمن التشغيل أو المعالجة بشكل غير كافي حتى لو تم الوفاء بالقاعدة التفصيلية (القيمة المضافة) (بن داودية، ٢٠٠٩: ص ١٠٩).

المحور الثالث

منطقة التجارة الحرة العربية (جامتا)

أنه على غرار اتفاقية الاورو المتوسطية ونجاحها في تطبيق قواعد المنشأ التراكمي تتضح لنا أهمية الضيق هذه القواعد على منطقة التجارة الحرة العربية من خلال ما يلي:

١- فتح الأسواق العربية على بعضها البعض مما يؤدي إلى توسيع حجم السوق الداخلية والاستفادة من اقتصاديات الحجم وبالتالي انخفاض مستوى التكلفة الإنتاجية.

٢- زيادة إنتاجية العمل والتشجيع على نقل التكنولوجيا في مناطق الإنتاج القائمة والجديدة مما يساهم في زيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.

٣- قدرات الدولة الفردية مما يؤدي إلى إقامة العديد من الصناعات الجديدة وبالتالي يتحقق زيادة ملموسة في الإنتاج وتعمل على نمو حجم التجارة العربية البينية.

٤- الاستفادة من المزايا والاستثناءات المتضمنة في الاتفاقيات الدولية حيث إقامة تكتل اقتصادي عربي يعزز القدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى مما يسهم في إرساء قاعدة عربية أساسية تكون فيها الدول العربية قوة اقتصادية إقليمية متعاونة فيما بينها وتمارس أساليب التنمية المستقلة (كنعان، ٢٠٠١: ص ١٠٩).

معوقات تطبيق قواعد المنشأ التراكمي في منطقة التجارة الحرة العربية:

يوجد العديد من المعوقات التي تواجه حركة التبادل التجاري البيئي للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية منها:

١- هناك سلع لا تسري عليها أحكام القواعد التنفيذية مثل المواد المحظور استيرادها وتداولها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية.

٢- هناك استثناء من تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، والضرائب، والرسوم ذات الأثر المماثل، أو فرض قيود كمية، أو إدارية على الواردات بصفة مؤقتة ولظروف اقتصادية معينة.

لذلك طلبت بعض الدول العربية في هذا الإطار طلب استثناء لعدد من السلع حيث قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمنح ٦ دول عربية هي (سوريا – الأردن – لبنان – المغرب – تونس – مصر) لعدم تطبيق التخفيض التدريجي (١٠%) على السلع التي قامت بتحديدها وذلك لظروفها الاقتصادية مما يمكنها من التكيف مع متطلبات تحرير السلع

في إطار منقطة التجارة الحرة العربية إلى تمام بانتهاء كافة الاستثناءات الممنوحة للدول العربية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٠: ص ٢٠٤).

وبالتالي يجب الإسراع في وضع الهيئات المتخصصة في تتبع مختلف قواعد المنشأ بمختلف الاتفاقيات لدعم المصدرين ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم إلى مختلف الأسواق الدولية.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

مقدمة:

بعد تناول الجانب النظري للدراسة لابد من ربطه بالواقع التطبيقي حيث يساهم بشكل كبير في الوصول إلى نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق العملي والمتمثل في قياس أثر تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية وانعكاساتها على التجارة العربية البيئية مقارنة باتفاقية الشراكة اليورومتوسطية، لذا يتم تناول عرضاً وتحليلاً لنتائج الدراسة الميدانية، والتي تم التوصل إليها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS(23)، ويشتمل التحليل الإحصائي على منهجية الدراسة المتبعة وخطواتها الإجرائية بما يتوافق مع أهداف الدراسة، حيث يتضمن عرض لمجتمع وعينة الدراسة، وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والأدوات المستخدمة لجمع البيانات، والمعالجة الإحصائية، واختبار الفروض ولتحقيق ذلك تم تناول الأجزاء التالية:

- منهج وأسلوب الدراسة.
- صياغة فروض الدراسة.
- تحديد مجتمع وعينة الدراسة.
- أساليب التحليل الإحصائي للبيانات واختبارات الفروض.

١ـ منهج وأسلوب الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي (الاستنباطي): سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة نظراً لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع البحث، لأنه يهتم بوصف المشكلة وتحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للمشكلة ونتائجها. وكان اعتماد الباحث على:

١-١ الدراسة المكتبية:

ستركز الدراسة النظرية على التحليل النظري لدور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية وانعكاساتها على التجارة العربية البينية مقارنة باتفاقية الشراكة اليورومتوسطية، وذلك من خلال:

- الاطلاع على الكتب والمقالات والمراجع العلمية سواء العربية أو الأجنبية.
- الاطلاع على الدراسات السابقة والمتاحة للباحث من رسائل الماجستير والدكتوراه.
- الاطلاع على التقارير.
- الاطلاع على المعلومات المتوفرة على الانترنت.

٢-١ الدراسة الميدانية (بغرض الحصول على البيانات الأولية):

تم الاعتماد على تصميم استمارة استقصاء توجه إلى عينة من مجتمع البحث (الموظفين والعاملين بالقطاعات المختلفة) وأخذ عينة عشوائية بمقدار ١٢٥ مفردة وقام الباحث بتوزيع حجم العينة وذلك لتحليل إجابات المستقصى منهم لعمل الإحصاءات اللازمة لاختبار الفروض، بالإضافة للمقابلات الشخصية مع مفردات عينة الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات.

٢- صياغة فروض البحث:

تقوم الدراسة الحالية على الفروض التالية:

الفرض الأول (ف١): هل يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية ترجع إلى خصائص مفردات عينة الدراسة الديمغرافية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرض الثاني (ف٢): يوجد تأثير معنوي لتطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية على تسهيل تبادل السلع الوطنية مما يساعد على تنشيط التجارة البينية ومن ثم تحقيق الاندماج الاقتصادي بينها عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرض الثالث (ف٣): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية وتحقيق الاندماج الاقتصادي وزيادة التوسع التجاري والتبادلي للمنطقة العربية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرض الرابع (ف٤): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تجربة الشراكة اليورومتوسطية وتطبيق قواعد المنشأ التراكمي ونجاحها في منطقة التجارة الحرة العربية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

٣ـ تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

ركز الباحث في الدراسة على العاملين في القطاعات المختلفة، وقد تم توزيع ١٢٥ استمارة استقصاء وتم توزيعها على عينة الدراسة بغرض الحصول على البيانات من أجل تحليلها والوصول إلى نتائج وتوصيات.

أداة جمع البيانات:

قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، ومراجعة مقاييس الدراسات السابقة التي استخدمت، والموضوعات المشتملة عليها، من أجل تحديد عبارات كل محور من محاور أداة الدراسة وصياغة فقراتها.

تم صياغة فقرات أداة الدراسة حسب ما يلي:

- أن تخدم هذه الفقرات الأهداف المطلوب تحقيقها.
- يتم صياغاتها بحيث تكون واضحة وسهلة الفهم.
- يتم صياغة فقرات الدراسة وفق التدرج الثلاثي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لدول منطقة التجارة الحرة العربية وانعكاساتها على التجارة العربية البينية مقارنة باتفاقية الشراكة اليورومتوسطية.
- روعي في اختيار فقرات أداة الدراسة التنوع.
- وقد قام الباحث باستخدام مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) لتوسيع في تحديد مستوى الموافقة عند الإجابة على أسئلة القائمة للحصول على درجة عالية من الدقة، وتم صياغة المقياس كالتالي:

جدول رقم (١) مقياس ليكرت الخماسي لتوزيع درجة التوافر

مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

تنفيذ قائمة الاستقصاء وجمع البيانات من فئات عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع القوائم على عينة الدراسة بالطريقة التقليدية الورقية من خلال توزيع القوائم بالذهاب الشخصي للمستقصى منه، واتضح من عملية جمع

البيانات أن نسبة الاستجابة من جانب مفردات عينة الدراسة كانت نسبة القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي بلغت ٨٠% من إجمالي القوائم الموزعة والبالغ عددها ١٢٥ قائمة استقصاء، وبالتالي يصبح حجم العينة الخاضعة للتحليل الإحصائي (١٠٠) مفردة موزعة على فئات عينة الدراسة.

٤ـ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفروض الإحصائية:

بعد مراجعة البيانات التي وردت في قوائم الاستقصاء، تم تفريغها وترميزها ثم تم وضعها في برنامج Excel على الحاسب الآلي، لكي يتمكن الباحث من معالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة وأهداف وفروض الدراسة. وقد قام الباحث بالاعتماد على برنامج Statistical Package for Social Sciences v. 23.0 (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق قوائم الاستقصاء. ومن أهم الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي هو تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل إجمالي، حيث قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي المناسب لطبيعة وأهداف الدراسة، واختبار الفروض، وذلك على النحو التالي:

التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية ترجع إلى خصائص مفردات عينة الدراسة الديمغرافية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ويتفرع من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

١- هل يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية ترجع إلى النوع.

ولاختبار هذا الفرض استخدم الباحث اختبار Mann-Whtney test لاختبار مدى وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع (ذكر وأنثى).

الفرض العدمي: لا يوجد فروق حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية تعزي للنوع.

الفرض البديل: يوجد فروق حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية تعزي للنوع.

جدول (٢) نتائج Man- Whitney test لإظهار الفروق بين أفراد العينة حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية تعزي للنوع

Test Statistics	
مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية	
Mann-Whtney U	145.64
Wilcoxon W	356.00
Z	0.577
Sig. (2-tailed)	0.156
النوع: Grouping Variable	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠ مفردة

من الجدول السابق يلاحظ أنه باختلاف النوع (ذكر – أنثى) لا يوجد اختلاف في نظرة مفردات عينة الدراسة حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية، وأشارت النتائج أعلاه لاختبار الفرض الفرعي الأول عدم وجود اختلاف بين إدراك مفردات عينة الدراسة لمفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية وفقاً لطبيعة النوع (ذكر – أنثى) وعليه يتم قبول الفرض العدم القائل: لا توجد فروق منطقة التجارة الحرة العربية تعزي للنوع.

٢- هل يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية ترجع إلى العمر.

ولاختبار هذا الفرض استخدم الباحث اختبار Kruskal Wallis Test لاختبار مدى وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر.

الفرض العدمي: لا يوجد فروق حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية تعزي للعمر.

الفرض البديل: يوجد فروق حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية تعزي للعمر.

جدول (٣) نتائج Kruskal Wallis Test لإظهار الفروق بين آراء عينة الدراسة حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية تبعاً للعمر

Test Statistics a, b	
مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية	
Kruskal – Wallis H	13.251
Df درجات الحرية	2
Sig. مستوى المعنوية	0.001
a. Kruskal Wallis Test b. Grouping Variable: العمر	

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠

من الجدول السابق يلاحظ أنه باختلاف العمر يوجد اختلاف في نظرة مفردات عينة الدراسة لمفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية، وأشارت النتائج أعلاه لاختبار الفرض الفرعي الثاني بوجود اختلاف بين إدراك مفردات عينة الدراسة لمفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية وفقاً لطبيعة العمر وعليه يتم رفض الفرض العدم القائل: لا توجد فروق معنوية بين مفردات عينة الدراسة حول مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية تعزي للعمر.

التراكمي لدول منطقة التجارة العربي ترجع إلى المستوى التعليمي:

ينص الفرض الفرعي الثالث على:

الفرض العدمي: لا يوجد فروق حول مفهوم دور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية تعزي للمستوى التعليمي.

الفرض البديل: يوجد فروق حول مفهوم دور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية تعزي للمستوى التعليمي.

ولاختبار هذا الفرض استخدم الباحث أيضاً اختبار Kruskal Wallis Test لاختبار مدى وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي.

جدول (٤) نتائج Kruskal Wallis Test لإظهار الفروق بين آراء مفردات عينة الدراسة حول مفهوم دور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية تبعاً للمستوى التعليمي

Test Statistics a, b	
مفهوم ودور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية	
Kruskal – Wallis H	16.354
Df	2
Sig.	0.002
Correlation coefficient	0.53
a. Kruskal Wallis Test b. Grouping Variable: المستوى التعليمي	

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠

من الجدول السابق يلاحظ أنه باختلاف المستوى التعليمي يوجد اختلاف في نظرة مفردات عينة الدراسة نحو مفهوم دور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية، وأشارت النتائج أعلاه لاختبار الفرض الفرعي الثاني وجود اختلاف بين إدراك مفردات عينة الدراسة لمفهوم دور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية وفقاً للمستوى التعليمي وعليه يتم رفض الفرض العدمي القائل: لا توجد فروق معنوية بين مفردات عينة الدراسة حول مفهوم دور تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة العربية تعزي للمستوى التعليمي.

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي لتطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية على تسهيل تبادل السلع الوطنية مما يساعد على تنشيط التجارة البينية ومن ثم تحقيق الاندماج الاقتصادي بينها عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

Regression لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل إجمالي.

ويوضح الجدول التالي رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لهذا الغرض.

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية على تسهيل تبادل السلع الوطنية

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة β1	t-test		F-test		R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الثابت	0.87	11.738	0.008**	19.765	0.000**	0.61
مقياس تطبيق قواعد المنشأ التراكمي	2.88	7.767	0.001**			

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠ P < 0.05**

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة طردية قوية عند مستوى معنوية 0.05 بين تطبيق قواعد المنشأ التراكمي وتسهيل تبادل السلع الوطنية، مما يشير إلى أنه كلما زاد تطبيق قواعد المنشأ التراكمي كلما ساعد ذلك في تسهيل تبادل السلع الوطنية وذلك من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.
- معامل التحديد R^2 أما معامل التحديد فقد بلغ (٦١%)، أي أن ٦١% من التغيرات في مستوى تسهيل تبادل السلع الوطنية ناتج عن التغير في مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي وباقي النسبة ٣٩% ربما ترجع إلى وجود عوامل أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن سحب العينة، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (2.88).
- معنوية اختبار t-test المستخدم تعني معنوية تأثير المتغيرين والمعبر عنها بمعامل الانحدار (B).
- معنوية اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار F-test مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين، حيث بلغت قيمة اختبار (F) 19.765 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 0.05، وتدل على صحة جودة نموذج الوطنية.

وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار للنموذج كما يلي:

مستوى تسهيل تبادل السلع الوطنية = 0.87 + 2.88 (مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي)

وعند التعويض بقيمة مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي في النموذج يمكن التنبؤ (الحصول) على القيمة المتوقعة الإجمالية لمستوى تسهيل تبادل السلع الوطنية.

واستناداً على ما سبق عرضه نستنتج أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي ومستوى تسهيل تبادل السلع الوطنية.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية وتحقيق الاندماج الاقتصادي وزيادة التوسع التجاري والتبادلي للمنطقة العربية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ويوضح الجدول التالي رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لهذا الغرض.

جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تطبيق قواعد المنشأ التراكمي لدول منطقة التجارة الحرة العربية على تحقيق الاندماج الاقتصادي

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة β1	t-test		F-test		R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الثابت	1.46	6.654	0.005**	31.256	0.000**	0.64
مقياس تطبيق قواعد المنشأ التراكمي	1.81	8.234	0.003**			

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠ P < 0.05**

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

وتحقيق الاندماج الاقتصادي. مما يشير إلى أنه كلما زاد تطبيق قواعد المنشأ التراكمي كلما ساعد ذلك في تحقيق الاندماج الاقتصادي وذلك من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.

- معامل التحديد R^2: أما معامل التحديد فقد بلغ (٦٤%)، أي أن ٦٤% من التغيرات في مستوى تحقيق الاندماج الاقتصادي ناتج عن التغير في مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي وباقي النسبة (٣٦%) ربما ترجع إلى وجود عوامل أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى بالإضافة إلى

الأخطاء العشوائية الناتجة عن سحب العينة، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (1.81).

- معنوية اختبار t-test تعني معنوية تأثير المتغيرين والمعبر عنها بمعامل الانحدار (B).
- معنوية اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار F-test مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين، حيث بلغت قيمة اختبار (F) ٣١.٢٥٦ وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، وتدل على صحة جودة نموذج الانحدار الخطي البسيط وتأثير تطبيق قواعد المنشأ التراكمي في تحقيق الاندماج الاقتصادي.

وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار للنموذج كما يلي:

مستوى تحقيق الاندماج الاقتصادي = ١,٤٦ + ١,٨١ (مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي)

وعند التعويض بقيمة مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي في النموذج يمكن التنبؤ (الحصول) على القيمة المتوقعة الإجمالية لمستوى تحقيق الاندماج الاقتصادي.

واستناداً على ما سبق عرضه نستنتج أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي ومستوى تحقيق الاندماج الاقتصادي.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تجربة الشراكة اليورومتوسطية وتطبيق قواعد المنشأ التراكمي ونجاحها في منطقة التجارة الحرة العربية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين.

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لهذا الغرض.

تطبيق قواعد المنشأ التراكمي

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة β1	t-test		F-test		R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الثابت	2.62	7.433	0.003**	27.822	0.000**	0.76
مقياس تجربة الشراكة اليورومتوسطية	3.16	8.234	0.001**			

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن = ١٠٠ P < 0.05**

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

- توجد علاقة طردية قوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين تطبيق تجربة الشراكة اليورومتوسطية وتطبيق قواعد المنشأ التراكمي. مما يشير إلى أنه كلما زاد تطبيق تجربة الشراكة اليورومتوسطية كلما ساعد ذلك في تطبيق قواعد المنشأ التراكمي وذلك من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.
- معامل التحديد R^2: أما معامل التحديد فقد بلغ (٧٦%)، أي أن ٧٦% من التغيرات في مستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي ناتج عن التغير في مستوى تطبيق تجربة الشراكة اليورومتوسطية وباقي النسبة ٢٤% ربما ترجع إلى وجود عوامل أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن سحب العينة، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (2.16).
- معنوية اختبار t. test المستخدم تعني معنوية تأثير المتغيرين والمعبر عنها بمعامل الانحدار (B).
- معنوية اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار F.test مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي للمتغيرين، حيث بلغت قيمة اختبار (F) 27.822 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، وتدل على صحة جودة نموذج الانحدار الخطي البسيط وتأتي تطبيق تجربة الشراكة اليورومتوسطية على تطبيق قواعد المنشأ التراكمي.

وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار للنموذج كما يلي:

وعند التعويض بقيمة مستوى تطبيق تجربة الشراكة اليورومتوسطية في النموذج يمكن التنبؤ (الحصول) على القيمة المتوقعة الإجمالية لمستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي.

واستناداً على ما سبق عرضه نستنتج أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق تجربة الشراكة اليورومتوسطية ومستوى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي.

النتائج والتوصيات:

تأتي أهمية الموضوع بسبب غياب قواعد واضح في قانون الجمارك الموحد يمكن من خلالها معرفة جنسية المنتج إذا جرى عليه عدة عمليات تصنيعية. تناولت الدراسة قواعد المنشأ التي يتم تطبيقها السلطات الجمركية لتسهيل التجارة البينية بين الدول

العربية على المنتجات المستوردة وعن ما إذا كانت هذه المعايير تتوافر مع قرينتها في الاتفاقية المشتركة للدول اليورومتوسطية.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

١) تعد قواعد المنشأ من أهم البروتوكولات التي تعمل على تسهيل التبادل التجاري للأطراف المشتركة في الاتفاقيات التجارية مما يؤدي إلى تنشيط التجارة الدولية.

٢) من وجهة نظر اتفاقية التجارة العربية، يتم منح ميزة المنشأ الوطني للبضائع المنتجة أو المصنعة كلياً في البلد العربي أو للبضائع التي تتمتع بقيمة مضافة لا تقل عن (٤٠%) من إجمالي القيمة. ومن المتصور أن يتم الاستمرار بتطبيق قواعد المنشأ العربية على المنتجات التي تنتمي إلى بلدان المنشأ غير التفضيلية حتى يتم بلورة تصور موحد بين منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية بشأن إيجاد قواعد منشأ موحدة.

٣) إن البضائع التي تحمل علامات تجارية لشركات عالمية أو دلالات منشأ غير حقيقية تعد مخالفة لأسس تحديد القيمة للأغراض الجمركية لأن البضاعة المستوردة لا تتطابق أو تتماثل مع البضاعة قيد التأمين في النواحي المتعلقة بالجودة، والنوعية، والشهرة التجارية. وعليه فإن محاولة المستورد إدخال بضاعة تحمل دلالة منشأ مزدوجة أو دلالة منشأ غير حقيقية ينطوي على ريمة التهريب الضريبي.

٤) إن معظم المشاكل المتعلقة بتطبيقات دلالة المنشأ متأنية من عدم تطابق تصريح المستورد الممثل في المستندات مع الوارد الفعلي للبضاعة المستوردة ووجود عبارات ومفردات من شأنها أن تضلل المستهلك عن حقيقة منشأ البضاعة، حيث تعتبر تحديد المنشأ التراكمي بمثابة حماية لمستهلك والمنتج الوطني في دول التجارة الحرة النامية أن توضح دلالة هذه الدول على السلع باعتبارها بلد المنشأ الحقيقي للسلع.

٥) يعتبر نموذج الشراكة الاورومتوسطية من أهم النماذج التي يتم الاستفادة منها بعد نجاحها حيث أنه إذا تم تطبيق شروطها وقواعدها على منطقة التجارة الحرة العربية سيكون لها أثر ايجابي بتحقيق الاندماج الاقتصادي والتجاري فيما بين دول منطقة التجارة الحرة العربية.

٦) هناك أنواع ثلاثة من قواعد المنشأ وهي التراكم الثنائي، والتراكم القطري، والتراكم الكلي وفق شروط يجب أن تخضع لها السلع المصنعة ضمن اتفاقية تجارة حرة من

استيراد مواد أولية ومدخلات إنتاج سلع من منشأ أجنبي واعتبارها ذات منشأ وطني بالنسبة لكل دول المنطقة الحرة.

٧) تشمل بروتوكولات تراكم المنشأ الاورومتوسطي كل من التصنيع والمواد، المنتج، والسلع والقيمة الجمركية، وسعر المنتج، وقيمة المواد، والقيمة المضافة كما يشتمل على معايير مختلفة.

٨) من خلال عرض الجزء العملي نستنتج أن هناك علاقة معنوية بين مستوى تطبيق قواعد المنشأ وبين كل من مستوى الاندماج الاقتصادي، ومستوى تسهيل تبادل السلع الوطنية وأخيراً مستوى تطبيق الشراكة اليورومتوسطية.

التوصيات:

أولاً: إنه ينبغي على الغرف التجارية والصناعة في دول منطقة التجارة العربية أن تقوم بواجبها تجاه التجار بهدف زيادة ثقافتهم القانونية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتطبيقات قوانين الاستيراد والتصدير وكذلك اتفاق دلالة المنشأ لجولة الاورجواي (المادة الخامسة من نظام الغرف التجارية والصناعية)، كذلك فإنه ينبغي توعية المستوردين، حيث إن توعيتهم، ووضع قواعد تنفيذية من شأنه أن يخفف من قضايا السلع التي يوجد عليها مشاكل في دلالة منشأها، وتحذير المستوردين من شراء البضائع المعروضة في بعض الأسواق والمناطق الحرة التي تكثر فيها السلع المغشوشة والمقلدة.

ثانياً: ضرورة التأكيد على تنشيط التجارة البينية العربية بتطبيق قواعد المنشأ التراكمي لتفعيل دخول البضاعة وعملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنطقة الحرة وذلك لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية.

ثالثا: ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق قواعد المنشأ مثل تجربة الشراكة الاورومتوسطية والوقوف على الايجابيات وترك السلبيات حيث أثبتت هذه التجربة نجاحاً تنافسياً في تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول المرتبطة فيها.

السلع مزايا تتمثل في تعريفات جمركية أقل أو بدون تعريفه، وأيضاً اعتبار مواد أولية ومدخلات إنتاج من منشأ أجنبي ذات منشأ وطني دون خضوعها لعمليات تصنيع كافية مما يحقق مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج وذلك للفائدة القصوى منه.

الملاحق

الجدول رقم (١) قواعد المنشأ المعتمدة من طرف المغرب

حقل التطبيق	طابع المنشأ بالنسبة للمنتج
اتفاق التبادل الحر بين المغرب وتونس ١٦ مارس ١٩٩٩	
المنتجات الآتية من تراب أحد البلدين، والواردة في القوائم: المنتجات المغربية المصدرة إلى تونس T3 T2 T1 MT	الإعداد الكلي أو عملية تحويل كافية قوامها تمثيل محلي لا يقل عن ٤٠% من السعر الأولي للمصنع. تراكم المواد بين الطرفين المتعاقدين النقل المباشر
اتفاق التبادل الحر بين المغرب ومصر ٢٤ ابريل ١٩٩٩	
المنتجات الآتية من البلدين الواردة في القوائم 1 ,2 ,7 ,8 وكذا تلك التي هي موضوع إلغاء التعريفة القائمتان 1 ,7: المنتجات المصرية المستوردة من طرف المغرب القائمتان 2 ,8 المنتجات المغربية المصدرة إلى مصر	الإعداد الكلي أو عملية تحويل كافية قوامها تمثيل محلي لا يقل عن ٤٠% من السعر الأولي للمصنع. تراكم المواد بين الطرفين المتعاقدين النقل المباشر

المصدر: قواعد المنشأ المعتمدة من طرف المغرب، نقلاً عن موقع الالكتروني:
HTTP://WWW.BOUANE.GOV.MA/BROCHURES/b%202005.PDF

القائمتان M3 T1: المنتجات القابلة للتبادل بحرية مع الإعفاء من رسوم الاسترداد ورسوم الآثار المعدلة.

القائمة MT: المنتجات القابلة للتبادل بحرية مع دفع رسم وحيد بنسبة ١٧.٥%.

القائمة T3 T2 M2: المنتجات الخاضعة لإلغاء التعريفة على مدى ١٠ سنوات.

*** معايير تحديد المنشأ كما هي محددة أدناه بالنسبة للاتحاد الأوروبي**

*** تراكم المنشأ: ينص البروتوكول ٤ المتعلق بتعريف مفهوم المنتجات الأصلية ومناهج التعاون الإداري على:**

التراكم ثنائي الأطراف للمنشأ: تعتبر المواد الآتية من تونس أو المجموعة الأوروبية منشؤها المجموعة أو تونس شريطة أن تكون قد خضعت لعمليات تزيين أو تحويل تتجاوز العمليات التي تعتبر عمليات تزيين أو تحويل غير كافية.

التراكم مع المواد الآتية من الجزائر أو المغرب تعتبر المواد الآتية عين العرب والجزائر ذات منشأ من تونس) أو الجماعة شريطة:

١- أن تكون قد خضعت لعمليات تزيين أو تحويل تتجاوز العمليات التي تعتبر عمليات تحويل غير كافية.

٢- أن تكون نفس قواعد المنشأ تنظم المبادلات بين تونس والجزائر أو بين الجماعة والجزائر بين تونس والمغرب، وبين الجماعة والمغرب تراكم عملية التزيين أو عمليات التحويل تعتبر عمليات التزيين أو التحويل التي أنجزت في تونس عندما تخضع المنتجات المُعدة إلى عمليات التزيين أو التحويل في تونس لاحقاً.

٣- الشحن المباشر: يطبق النظام التفضيلي المنصوص عليه في الاتفاق فقط على المنتجات والمواد المنقولة بين تراب المجموعة والتراب التونسي دون استعمال أي تراب آخر.

٤- إثبات المنشأ: يتم إثبات منشأ المنتجات من خلال شهادة نقل السلع.

المصدر: كالينغا، قواعد المنشأ والاندماج الإقليمي في جنوب أفريقيا، مداخلة في حلقة عمل بشأن رصد الاندماج الإقليمي في جنوب أفريقيا، ويندهوك ١١ – ١٢ يونيو ٢٠٠٥، نقلاً عن الموقع الالكتروني www.ulca.org

الملحق رقم (٣)

أمثلة:

قواعد المنشأ لأصناف الملابس واكسسواراتها، غير المحبوكة أو الكروشيه: نصها كما يلي (الفصل ٦٢):

النسيج مع التصميم بما في ذلك قطع القماش أو التصميم بما في ذلك قطع القماش مسبوقاً بالطباعة (كعملية قائمة بذاتها).

سيحتاج الخياط في مصر لإنتاج بدلة رجالية، للحصول على النسيج الأصلي من منطقة الاتفاقية الأوروبية المتوسطية. يمكنه بعد ذلك قص القماش وفقاً لتصميمه وخياطة البدلة معاً. في ظل هذا الافتراض سيحصل على المنشأ المصري.

ومع ذلك تحتوي البدلات أيضاً على بطانة داخلية، وغالباً ما يتم استيرادها. يستورد الخياط الخاص بنا البطانة الداخلية من الصين، ومع ذلك، فإن القيمة، مقارنة بالسعر الإجمالي للتصنيع والنسيج الأصلي، هي ٥% فقط من القيمة الإجمالية للمنتج.

نظراً لأن البطانة الداخلية مستوردة من الصين، فإنها ستحرم البدلة بأكملها من المنشأ المصري، حيث لا يمكن تجميع البطانة الداخلية (كما هو الحال من الصين) ولا تتوافق مع قواعد المنشأ لدى الاتفاقية الأوروبية المتوسطية.

هل تساعد قاعدة التسامح؟

الاتفاقية الأوروبية المتوسطية

الفصل السابق رقم ٨٥	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها ومسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاج الصور التليفزيونية وأجهزة إعادة إنتاجها، وأجزاؤها وملحقاتها.	التصنيع: - تصنع من مواد أي بند باستثناء بند المنتج، و - لا تتجاوز قيمة جميع المواد المستخدمة ٤٠% سعر المنتج تسليم باب المصنع	تصنيع لا تتجاوز فيه قيمة جميع المواد المستخدمة ٣٠% من سعر المنتج تسليم باب المصنع
القواعد الانتقالية			
الفصل السابق رقم ٨٥	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها، ومسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاجه وأجهزة إعادة إنتاج الصورة التليفزيونية وأجهزة إعادة	تصنع من مواد أي بند باستثناء بند المنتج، ولا تتجاوز قيمة جميع المواد المستخدمة ٥٠% سعر المنتج تسليم باب المصنع	

تم اتخاذ عدة خطوات أخرى للحد من القيود في القواعد الانتقالية.

بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطية، يحتوي عدد من قواعد الفصل على شرط مزدوج للمنتج (على غرار المثال أعلاه، مما يعني قاعدة تغيير التعريفة بالإضافة إلى قيمة المضاف

بنسبة ٥٠% تلغى القواعد الانتقالية شرط القيمة وترد قواعد الفصل إلى شرط واحد وهو قاعدة تغيير التعريفة فقط (الفصول ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩) وتجدر الإشارة إلى أن الفصل ٧٦ (الالومنيوم) يحافظ على الشرط المزدوج المقيد.

المصدر: منظمة الجمارك العالمية، ٢٠١٩.

أولاً: مراجع اللغة العربية:

١- قانون الجمارك المصري: رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م، الجريدة الرسمية ك ١٤٣، ٢٦ يونية ١٩٦٣م، نظام البيانات التجارية: المرسوم الملكي رقم (م / ١٥)، ١٤/٤/١٤٢٣هـ، الجريدة الرسمية رقم (٣٩٠١)، ١٦/٥/١٤٢٣هـ.

٢- سمير محمد عبدالعزيز، التجارة الدولية والجات، الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٦١.

٣- عبدالفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، ص ٢٥٩.

٤- علي العدية، قواعد المنشأ والتقييم الجمركي.

٥- محسن احمد هلال، قواعد المنشأ والتقييم الجمركي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠١، نقلاً عن الموقع الالكتروني www.escwa.ib

٦- المفوضية الأوروبية، مستقبل قواعد المنشأ التفصيلية، قواعد المنشأ في الأنظمة التجارية التفصيلية، توجهات المستقبل، وثيقة المفوضية الأوروبية، بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٥.

٧- الضوابط المعدلة لإعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب (الرسوم) الجمركية بدول المجلس ٢٠٠٩م، نسخة معدلة صادرة عن الاجتماع (٢٥) للجنة التعاون الصناعي بدول المجلس موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي http://www.gcc.sg.org

٨- قواعد المنشأ العربية (١٩٩٧م) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣٣٦ د (٦٠) وتاريخ ١٧/٩/١٩٩٧م، جامعة الدول العربية الالكتروني http://www.arableagueonline.org/las/index.isp

٩- الانكتاد، العولمة والنظام التجاري الدولي قضايا مرتبطة لقواعد المنشأ، وثيقة: الانكتاد ٢٤ مارس ١٩٩٨ نقلاً عن الموقع الالكتروني: www.unctad.org/fr/docs/poitcdtsbd2.fr.pdf

١٠- اندروس عاطف وليم (٢٠٠٨م) قواعد المنشأ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص ٣٩.

١١- بقاصة، هاجر (٢٠٠٦م) مذكرة سياسات رقم (١٩): قواعد المنشأ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية.

١٢- جامع، احمد (٢٠٠١م) اتفاقات التجارة العالية، الجزء الأول، القاهرة، دار النهضة العربية، ٨٢٠ – ٨٢٢.

١٣- حافظ مجدي محمود (٢٠٠٧م) الموسوعة الجمركية: الجزء الثاني، القاهرة، دار العدالة للنشر والتوزيع، ص ١٥٣٩.

١٤- دياب حسن (١٩٩٩م) العقود التجارية وعقد البيع (سيف)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩.

١٥- صالح، عبدالحميد حاج (٢٠٠٧م) التهريب الجمركي بين النظرية والتطبيق: دراسة في قانون الجمارك الموحد مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية.

١٦- طوبيا، بيار اميل (٢٠٠٢م) الوافي في القضايا الجمركية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية: ٥٢١ – ٥٢٣.

١٧- فواز بن علي، قواعد المنشأ وآثارها على التجارة الخارجية للجزائر – دراسة حالة قواعد المنشأ في اتفاق شراكة اليورو جزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٦.

١٨- على بلارو، بقة الشريف، أثر قواعد المنشأ في اتفاق الشركة بين الجزائر والاتحاد الأوربي على الاتصال الوطني، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، العدد ١٨، ٢٠١٦.

١٩- رشا علي عبدالحكيم، أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، سلسلة أوراق العمل الخاص بالمركز المصري دراسات اقتصادية، القاهرة، ٢٠٥.

٢٠- وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٤م) "إدارة المنشأ" الموقع الالكتروني للوزارة:

http://www.economy.ae/arabic/moesector/industrial/pages/origindept.aspx

٢١- منظمة التجارة العالمية www.wto.org/

٢٢- منظمة الجمارك العالمية، كتيب قواعد المنشأ، ٢٠١٩.

٢٣- قواعد المنشأ، منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٩.

٢٤- فيلبر ماير، غابرييل (٢٠١٨)، حول ربحية انحراف التجارة والحاجة إلى قواعد المنشأ.

٢٥- دينا، خونج دوي (٢٠١٧)، الخدمات وبعض الآثار المترتبة على قواعد المنشأ.

٢٦- بن داودية وهيبة (٢٠٠٥)، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس.

٢٧- تقرير منظمة التجارة العالمية، ٢٠١١.

٢٨- ترتيبات التجارة التفضيلية، منظمة الجمارك العالمية، ٢٠١٩.

٢٩- الاتجاهات العالمية في شهادة المنشأ التفضيلي، منظمة الجمارك العالمية، ٢٠١٩.

٣٠- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، قواعد المنشأ، ٢٠٠٢، نقلاً عن الموقع الالكتروني www.unctad.org

٣١- قواعد المنشأ العربية، لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القواعد العامة، نقلاً عن الموقع الالكتروني: http://www.serajaldeen.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Australian chamber of commerce and industry. “Rules of origin”. Accli review (2003) 95. available at: http://www.acci.asn.au/text-files/issues-papers/trade/tde36.pdf.

2- Estevadeordal, e. and souminen, k. (2003) “rules of origin in international trade: a comparative study, ann arbor: university of Michigan press, pp: 355 – 392.

3- Falvey, r. and reed, g (2002) “rules of orgin as commercial policy instru, ents, “ international economic review, 43: 393 – 408.

4- Gasiorek, m., augier, p. and lai – tong, c (2007) “multilateralising regionalism: relaxing rules of origin or can

those pecs be flexed? " paper presented at the conference on multilateralising regionalism, sponsored and organized by wto – hei co – organized

5- Lombaede, P. and Garay, l. (2007) " preferential rules of foreigm and the multilateral hoc expert group meeting on the develop, ent interface between the multilateral trading system and regional trade agreements session III regulatory provisions in RATs, palais des nations, Geneva, 15 – 16 March, P 1.

6- Moran, J. (1996) "Choice at the crossroads: regionalism and rules of origin". ASIA today international businedd, 27 (4): 3 – 4.

7- Short, G. (2006) Annual report, "FATd Trip Business on rules – of – origin", ASIA today international magazine, pp: 1 – 2.

8- Stephen, W. (1996) "Rules of origin", in organization for economic corporation and development (OECD), regionalism and the world trading system, Geneva world trade organization, pp: 199 – 201.

9- The working party on the accession of kingdom of Saudi Arabia to the world trade organization (2005) report, WT/ACC/SAU/61, November, p, 58: http://www.mci.gov.sa/wto/wtaccsau61_e.doc.

10- www.Adreements.jedco.gov.jo/gsp/fourth.html

11- https://www.customs.gov.jo/arabic/arabic-laws/law/03.html

12- Wto-e/what is-e/agrm8-e.hl http://www.wto.org/english/the

13- http://www.wto.org/french/tratop_f/roi_f/roi_f.htm

14- Wto-e/ what is-e/agrm8-e.hl http://www.wot.org/english/th